فيما وافق على اعتماد الحساب الختامي لهيئة البيئة عن السنة المالية 2014/2013

المجلس يرفض الحسابات الختامية لست جهات

■ نواب : التأخر في انجاز مشروع جامعة الكويت تقع عقوبته دائما علي المواطن

احاديث جانبية

سعدون حماد أثناء مداخلته

■ مخالفات جامعة الكويت ينبغي ان تكون محور استجواب بحاله

■ نود ان نعرف ماذا صار علي تقرير تجاوزات الهيئة العامة للزراعة

علي وزير الاسكان ان ياخذ هذه القضية بعين الاعتبار بالاضافه الي قضية حقوق المراة بالسكن ..نحن نحتاج قرارات بحيث تكون الشروط واضحة ..وعن قانون العمالة المنزلية فانا قدمت هذا القانون منذ المجلس المبطل الاول وهو يختلف تماما عن القانون الذي تقدم به النائب كامل العوضي ..نحن قدمنا قانونا ينظم العلاقة بين الخدم واربابهم ووزارة الشؤون والداخلية وربط قانون العمالة المنزلية بانشاء شركة لاستقدام العمالة قرار خاطئ ..الحكومة متمثلة في وزارة الداخلية وهيئة القوي العاملة والغت الاقتراح الذي جاء تماشيا مع المطلب الدولي لمجلس حقوق الانسان بالنسبه للكويت

كامل العوضي :كلام الاخ صالح عاشور عين العقل ولكن خلنا نخلص شركتنا لان المقترحين يمشون في نفس الطريق

يعلق سعدون حماد :اه اه مايقول شركتنا سجلوا

يضحك كامل العوضي :شركة الكويت كلها

خليل الصالح:شكرا رئيس مجلس الامة علي الادارة المميزة لجلسة الامس وهذا بشهادة الدواوين التي مرينا عليها بالامس ..وعن قانون العمالة المنزلية اطالب بضرورة اقرار القانون ..ومبدا الشركة المقفلة لاستقدام الخدم اقتراح مرفوض ..وعن الاسكان فسبق ان تقدمت باقتراح يحل المشكلة المزمنة في الكويت بان تعطي شقة للمواطن الي ان يحصل علي البيت بدلا من اعطاء الاموال بدل الايجار عشرات السنوات ..المواطنون يعانون من الانتظار..ليس معقولا ان يرفع الايجار كل سنتين من قبل الملاك بسبب العرض والطلب

يوسف الزلزلة :نحن امام مجموعة مهمة جدا من القوانين واخشي ان نفقد النصاب لذلك ارجوا ان يتم تاجيل بند الاسئلة الي الجلسة المقبلة حتي ننتهي من القوانين التي لدينا

الغانم :اقتراح وجيه لكن راح نصوت عليه بعد اكتمال النصاب الغائم ..سنحاول عقد جلسات اضافية قبل رمضان وذلك للانتهاء من جدول الاعمال

المجلس وافق علي تاجيل بند الاسئلة الي الجلسة المقبلة

المجلس وافق علي ان تقدم لجنة الاولويات تقريرها عن قانون العمالة المنزلية وقانون انشاء شركة مقفلة لاستقدام العمالة المنزلية اضافه الي جميع الطلبات المحاله الي اللجنة ويتم الانتهاء منها قبل فض دور الانعقاد الحالي حتي ولو تطلب الامر عقد جلسات اضافيه

المجلس ينتقل الي مناقشة قانون تقنية الجرائم الالكترونية

يوسف الزلزلة :هذا القانون مستحق ومطلوب فهل يعقل انك عندك الاخ الرئيس تغريدات تتكلم عن الحكم بالكويت وتسيء للكويتيين؟ هل يعقل ان اشخاصا لا نعلم من اين جاؤوا يضعون اخبار الديرة لاثارة الفتن والسبب انه ليس لدينا قانون ينظم هذه الامور ؟..اليوم ما نحتاجة ان تكون الامور واضحة وبينه لردع من يحاول اثارة الفتن والطائفية البغيضة

وراجعوا كلمة سمو الامير عندما تحدث بان هناك من يريد الفتن للمجتمعات العربية والاسلامية

وزير العدل :امام عصر العولمة واتساع رقعة الوسائل الالكترونية اصبح لدينا فراغ تشريعي في قانون الجزاء وكثير ممن يستخدمون الوسائل الالكترونية يكونون خارج رقابة وادانه قانون الجزاء..هذا القانون الذي بين ايدينا قانون نوعي وقد وقعنا علي الاتفاقية الدولية لتقنية المعلومات ولكي نستطيع ان نوقع اتفاقية بودابست لابد ان يكون لدينا قانون لتقنية جرائم المعلومات .وبعد التوقيع علي اتفاقية بودابست نستطيع ان نكشف من نريد في في تويتر وغيره ..لذلك اطلب من المجلس الموقر ان ينظر بعين الاعتبار خاصة وان هذا القانون اشبع دراسة

الغانم شرحب بالاخوان الدارسين في جامعة بوسطن في زيارتهم لمجلس الامة

محمد الجبري :قانون مثل هذا هام ونحن حريصين علي تطبيقه لان جميع الدول الديمقراطية والمحيطة بنا فيها قوانين تحد من الجرائم الالكترونية .واغلب المشاكل لدينا في الكويت بسبب التغريدات علي وسائل التواصل الاجتماعي..

للاسف الكويت دولة ديمقراطية لكن لا يوجد فيها قانون يجرم سوء استخدام تويتر وما شابه..نحن لسنا ضد الحريات ولكننا ضد سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ..بعض المغردين المتطرفين والمنحرفين من خارج الكويت ياتون الي الكويت ليغردوا لانه لا يوجد لدينا قانون يجرم هذه الافعال

عبد الحميد دشتي بصفته مقرر اللجنة التشريعية والقانونية :الاخ الرئيس القانون واضح واحنا يا دوب نصابنا مكمل فاتمني لو نصوت واذا الاخوان يبون تعطيهم نبذه عن القانون حاضرين

محمد الجبري :الوضع في المنطقة لا يتحمل فما بالكم في دولة صغيرة مثل الكويت لن نسمح لاي متطرف من اي جهة ان يسيئ الي الكويت

احمد بن مطيع

جمال العمر:هذا القانون مع احترامي لوزير العدل اذا مر هذا القانون فاعتقد ان كل الكويتيين في السجن فهو يتضمن عقوبات خطيرة جدا ..طالعوا السجن المركزي علي تغريدة او اثنتين ياخذون خمس سنوات ..لا اعتقد ان كل الدول الاوربية لديها هذا القانون ولو عندهم يكون بلوة..احنا راح نفتح لنا محكمة خاصة بعد اقرار هذا القانون وناحق العالم..

اعتقد اننا نشرع قانونا لكي نسجن انفسنا بايدينا.. الحكومة في بعض مواد هذا القانون دست السم بالعسل واتحدي وزير العدل ان ياتينا بتشريعات من دول اوربية مثل هذا القانون

وزير العدل :هذا القانون اساسا ماخوذ من الدول الاوربية وهو قانون استرشادي ماخوذ من اتفاقية بودابست وحتي يكون لدينا موافقة لدخول الاتفاقية لابد ان يكون لدينا قانون ينظم تقنية المعلومات ..هذا القانون يساعد عي الحريات اكثر ويعتبر قانونا حضاريا يساعد علي التنظيم

عبد الحميد دشتي :اللجنة التشريعية كما انتم مؤتمنون علي الحقوق الدستورية.واتا من اكثر مستخدمي تويتر لدي ١٢٠ الف متابع ..المجتمع الكويتي مترابط متلاحم ولكن هناك من يريدون الفتن ..بعض الاشخاص الغير مترببن في الكويت لا يعرفون عادات وتقاليد اهل الكويت ولذلك لابد من اقرار هذا القانون لحماية الوطن ..وتاكدوا ان حقوق اهل الكويت لم تمس في وجود مجلس مثل هذا وتمني تطمئن اخ جمال العمر

جمال العمر :العقوبات في هذا القانون لا تتناسب مع طبيعة الجرائم واخاف ان تصير الكويت محكمة دولية تعاقب وتلاحق كل واحد شتم ..انا مازلت اشك في كلام وزير العدل بان جميع الدول الاوربية لديها مثل هذا التشريع لذلك عليه ان يقدم لنا بريزنتيشن.

محمد الجبري الاخ ابو عمر (يقصد جمال العمر)اعتقد ان هذا القانون عندما يشرع اول من يطيح بالفخ مقرر اللجنة التشريعية (يقصد عبد الحميد دشتي)

■ ربط قانون العمالة المنزلية بانشاء شركة لاستقدام هم قرار خاطئ

صالح عاشور :هذا القانون خطير جدا ومن الصعب ان اوافق عليه في ظل الزج بالشباب في السجون .واوكد بان دولة الكويت دولة غير ديمقراطية .فهل يعقل ان يسجن شاب عشر سنوات براي سياسي او تحدث عن شخصيه مقدسة ..والله ان ربنا سبحانه لو احد سبه ما يرضي ربنا انه يسجن عشر سنوات

..اين دولة في اوربا تحدث فيها شخص عن رئيس الدولة او رئيس الوزراء يدخل السجن عشر سنوات وهو في ريعان الشباب

..في ظل هذا القانون لا يستطيع اي شخص ان يفتح حلجة والا السجن يكون وراه ..ايضا لا يعقل المساواة بين تجار المخدرات ومن يتاجر بالاشخاص الذي يضم الرقيق الابيض والدعارة وغيرها ..في ظل هذا القانون اي شخص يحط اعلانا عن بيع خادمته يقع تحت طائلة القانون ..هذا القانون يكون ممتازا وجيدا لو ركز علي المواقع الالكترونية وابتعد عن قضايا الراي والفكر ..فلا يعقل ان من ينتقد شخصيه او له راي يقع تحت طائلة القانون هذا امر خطير جدا..لابد ان يبعد السجن عن قضايا الراي ويفرض عليها غرامات

نبيل الفضل :اختلف مع الاخ صالح عاشور نحن لسنا لدينا مساجين راي المساجين.. سجنوا بناء علي احكام.. قضاؤنا لا يجرم الناس علي ارائهم ..قضاؤنا شامخ وعادل

صالح عاشور :انا لست ناقدا للقضاء.. القاضي حكم بناء علي نصوص قضاء ..واختلف مع الاخ نبيل، لا فيه ناس انتقدوا المملكة العربية السعودية والبحرين وحاليا بالسجن

وزير العدل:كل ما ذكره النائب صالح عاشور موجود في قانون الجزاء الحالي وبناء عليه صدرت الاحكام اما القانون الذي نحن بصدده فهو قانون اخر بل ان مواده قد تكون افضل بكثير من مواد قانون الجزاء

عبد الحميد دشتي :نحن في بلد ديمقراطي ونحن احسن من غيرنا مليون مرة فنحن عندنا الدستور الذي رسخ العلاقة بين الشعب والحاكم ولولا ذلك لما وقفت انا بالامس امام النيابة مدافعا في قضية امن دولة عن الحريات .ولكن هناك من يتمني ان يطلق الحبل علي الغارب و لن يكون هناك رقيب او تنظيم

صالح عاشور مخاطبا الغانم :ما يصير تتكلم من مجرد تقديرك انت

خليل الصالح :عندما تروح علي بريطانيا في الهايد بارك تجد ما فيه شي ما يقولونه ولكن ما يوجد سجن لاحد والكويت تعتبر الدولة الثانية في غرب اسيا من حيث استخدام الانترنت والقانون الذي بين ايدينا مصيري ونريد ان نقتنع بان تصل بان هذا القانون ليس فيه مغالاه بالسجن وغيره

سعدون حماد :هذا القانون مستحق ويجب الا نقارن انفسنا ببعض الدول العربية ففي بعض الدول العربية اي تغريده تصدر من شخص تسي الي رئيس الدولة ما تجد هذا المغرد خلاص يختفي لكنا في الكويت في نيابة وتحقيقات وقضاء

خليل عبد الله :عندما نتحدث عن هذا القانون يجب ان ننتبه الي امور معينة هناك حريات نريد التوسع فيها وامن وكيان دولة وظروف محيطة بنا .وعلينا ان ندرك بان امن البلد اهم من اي حريات وفي المقابل لا يحق ان نجرم رايا ..قد يكون هناك من يرصد اموالا هائلة لزعزعة امن البلد واستقرارها وهؤلاء يجب ان يحاسبوا ويوقفوا عن حدهم.. الاخ وزير العدل مشكلتنا ليست في نصوص القانون وانما في تطبيقه

هل يعقل قضيتان متماثلتان احدهما ياخذ المتهم فيها عشر سنوات بينما الاخري يحكم فيها علي المتهم بغرامة ويروح؟

لا يجوز ان واحد يقول رايا ياخذ عشر سنوات بينما اخر الشر في عينه وقد يكون مرتبطا بجهات خارجية مشبوهة وياخذ شهرين ويطلع ؟.

عدنان عبد الصمد :الكل يتفق علي اهمية وجود قانون يمنع الاعتداء علي الاخرين وايضا بان الحرية لها حدود وفق الدستور والقانون ..ويفترض ان تكون هناك مواد تجرم من يسيئ الي النظام السياسي للدولة

حديث ثنايى - ثنايى

النائب خليل عبدالله